Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 174-191
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.10

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
PISSN: 1813-1719
EISSN: 1813-1813

Measure and analyze the impact of some macroeconomic variables on Iran's foreign trade for the period (1990-2019)

Researcher: Othman Abdul Latif Jassim
College of Administration and Economics
University of Mosul
tt274030@gmail.com

Prof. Dr. Saad Mahmoud Al-Kawaz
College of Administration and Economics
University of Mosul
saad_alkawaz@yahoo.com

Abstract

Foreign trade she one of the most important economic sectors in all countries of the world through its positive contribution to increasing economic growth rates and national income. Achieving structural transformations in many economies of different countries by providing consumer and production goods. As well as considering it as a measure by which one can know the degree of trade openness towards the outside world of any country in the world**.** The research relied on studying (public spending, gross domestic product, foreign direct investment and exchange rates) and analyzing them in order to estimate that relationship.

Research amid to describe the effect of some macroeconomic variables on Iran's foreign trade in the long and short term through the use of modern economic measurement methods and estimation of that relationship during the research period (1990-2019). And after studying the static time series of the data of the variables used by using the co-integration method and relying on the time-delayed gaps regression model ARDL. The research concluded that there is a short-term relationship between the dependent variable and the independent variables, and the existence of a long-term relationship. Through results that appeared show that the sign is negative between foreign trade and variable public spending but not significance at the level of (5%). With the presence of a positive relationship between the domestic product and foreign trade and it is significant at the level of significance (5%). And that any increase in the domestic product the total by (1%) leads to an increase of (0.774%) in foreign trade. With the presence of a positive relationship between foreign trade and foreign direct investment, and that any increase in foreign direct investment by (1%) leads to an increase of (0.128%) in foreign trade. As well as the existence of the inverse relationship between exchange rates and foreign trade, which is not significant at the level of significance (5%). Recommended search paying attention to foreign trade, diversifying production and export sources, encouraging a policy of protection for national production through imposing customs taxes on imported goods, supporting

local production sectors, adopting an exchange rate policy that helps increase foreign trade, the need to reform the banking system, including the industrial, agricultural and service sectors.

Keywords: Foreign trade, exchange rates, public expenditures, gross domestic product, foreign direct investment.

قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في التجارة الخارجية لإيران للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)

الباحث: عثمان عبد اللطيف جاسم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

أ.د. سعد محمود الكواز
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

التجارة الخارجية هي من أهم القطاعات الاقتصادية في دول العالم جميعها من خلال مساهمتها الايجابية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والدخل القومي، وحققت تحولات هيكلية في اقتصاديات الدول المختلفة، وذلك عن طريق توفير السلع الاستهلاكية والانتاجية، فضلا عن عدها مقياسا يمكن من خلاله معرفة درجة الانفتاح التجاري تجاه العالم الخارجي لأي دولة من دول العالم، وقد اعتمد البحث على دراسة كل من (الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر وأسعار الصرف) وتحليلها من أجل تقدير تلك العلاقة.

يهدف البحث إلى بيان تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية لإيران في الأجل الطويل والقصير من خلال استخدام أساليب القياس الاقتصادي الحديثة وتقدير تلك العلاقة خلال مدة البحث (1990-2019)، وبعد دراسة سكون السلاسل الزمنية لبيانات المتغيرات المستخدمة عن طريق استخدام طريقة منهجية التكامل المشترك والاعتماد على نموذج الانحدار ذو الفجوات المتباطئة زمنياً (ARDL)، فقد توصل البحث إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ووجود علاقة طويلة الأجل فمن خلال النتائج التي ظهرت تبين أن الاشارة سالبة بين التجارة الخارجية ومتغير الانفاق العام لكنها ليست معنوية عند مستوى (5%)، مع وجود العلاقة الطردية بين الناتج المحلي والتجارة الخارجية وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%)، وأن أي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبه (1%) تؤدي الى زيادة قدرها (0.774%) في التجارة الخارجية، مع وجود العلاقة الطردية بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأن أي زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة قدرها (0.128%) في التجارة الخارجية، وكذلك وجود العلاقة العكسية بين أسعار الصرف والتجارة الخارجية وهي غير معنوية عند مستوى معنوية (5%)، وأوصى البحث بالاهتمام بالتجارة الخارجية وتنويع المصادر الإنتاجية والتصديرية، وتشجيع سياسة الحماية للإنتاج الوطني من خلال فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة ودعم قطاعات الإنتاج المحلي واعتماد سياسة سعر صرف تساعد في زيادة التجارة الخارجية وضرورة إصلاح النظام المصرفي وتوجيه الإنفاق العام نحو الإنفاق الاستثماري وتخفيض النفقات غير الضرورية وخفض الإنفاق الجاري وزيادة الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاقتصادية كافة ومنها القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، أسعار الصرف، النفقات العامة، اجمالي الناتج المحلي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 174-191
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.10

المقدمة

تعد التجارة الخارجية إحدى القطاعات الرئيسة للاقتصاد القومي والتي توضع في الاعتبار عند وضع وتنفيذ برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي، كما تعكس تطور الصادرات والاستيرادات مع العالم الخارجي وتؤثر في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار وتؤدي الى انتعاش أو انكماش الاقتصاد القومي، ويمثل النشاط التجاري في الاقتصادي المحلي عند الاعتماد على التجارة الخارجية الصورة المعبرة عن مختلف مظاهر الاعتماد على الخارج إذ تظهر التدفقات من السلع والخدمات المصدرة والمستوردة والتي تعكس طاقة الإنتاج المتمثلة بالصادرات وتوضح مدى عجز قاعدة الإنتاج في تلبية حاجات الافراد ومتطلبات التنمية الاقتصادية متمثلة بالاستيرادات، ولبيان مدى أهمية كل متغير من المتغيرات المختارة والدور الذي يؤديه في اتساع أو تضييق قطاع التجارة الخارجية في ايران، وللاستفادة من النتائج المستخرجة مستقبلا في إعداد ورسم الخطط والاستراتيجيات اللازمة لها إذ تستطيع من خلالها أن تطور وترفع من كفاءة مركزها التجاري وتعالج المشاكل التي يعاني منها قطاع التجارة الخارجية.

مشكلة البحث: إن مشكلة البحث تتلخص في أن التجارة الخارجية في دول عدة التي تعتمد على قطاع النفط ومنها إيران تعاني من اختلال يصيب هيكل الميزان التجاري، إذ تعتمد أغلب الصادرات فيها على بيع النفط إلى الخارج والتي تسيطر على جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي، مما يتطلب تفسير تلك العلاقة وقياس ذلك التأثير للخروج بنتائج تخدم الاقتصاد القومي.

فرضية البحث: فرضية البحث مفادها أن للمتغيرات الاقتصادية الكلية علاقة بالتجارة الخارجية للدول التي تعتمد على النفط ومنها إيران والتي تأخذ الصادرات النصيب الأكبر منه، ومنها يمكن صياغة الفرضية الآتية (وجود علاقة طردية بين الناتج الاجمالي، الانفاق العام، الاستثمار الاجنبي كمتغيرات مستقلة وبين التجارة الخارجية، وعلاقة سالبة بين أسعار الصرف والتجارة الخارجية).

أهمية البحث تنطلق أهمية البحث من خلال أهمية متغيرات الاقتصاد الكلي ودرجة التأثير بينها وبين التجارة الخارجية للعديد من الدول النفطية ومنها إيران، إذ يتطلب معرفة مدى تأثير تلك المتغيرات بنشاط التجارة الخارجية وتوضيح شكل العلاقة فيما بينهم.

هدف البحث: يهدف البحث من خلال استخدام طرق التحليل والقياس الاقتصادي الحديثة في التعرف على شكل العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتجارة الخارجية وتقديرها خلال مدة البحث.

منهجية البحث: تعتمد منهجية البحث على تحليل للبيانات المنشورة في منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي فضلا عن التحليل القياسي لتلك البيانات بالاعتماد على البرامج الاحصائية القياسية الحديثة ومنها برنامج (Eviews-12).

حدود البحث: يتضمن البعد المكاني للبحث جمهورية إيران، أما البعد الزماني فيأخذ الفترة (1990-2019).

دراسات السابقة:

نالت دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بالتجارة الخارجية اهتمام الباحثين في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، من زوايا مختلفة أسهمت في تحديد صورة واضحة حول أهمية هذه العلاقة ولما لها من آثار ايجابية على الاقتصاد في دول العالم جميعها.

١. **أكدت نتائج دراسة الجبوري، وليد علي دحام خلف، عام 2020، الموسومة (تحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على التجارة الخارجية في العراق)**، أن زيادة وحدة واحدة في سعر الصرف يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية بمقدار (34.5) وحدة، كما أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر معنوياً في حجم التجارة الخارجية إذ إن زيادة وحدة واحدة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية بمقدار (0.52) وحدة، وترتبط النفقات العامة بعلاقة عكسية مع التجارة الخارجية وهذا يعني أن زيادة الإنفاق العام بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض حجم التجارة الخارجية بمقدار (0.159) وحدة، وأثبتت أن هناك تأثيراً معنوياً وموجباً للتغير في الانفتاح التجاري على التغير في التجارة الخارجية، أي إن زيادة الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بمقدار (0.125) وأوصت الدراسة: بضرورة الاهتمام بالتجارة الخارجية وتنويع المصادر الإنتاجية والتصديرية، وتشجيع سياسة الحماية للإنتاج الوطني من خلال فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة واعتماد سياسة سعر صرف تساعد في زيادة التجارة الخارجية وزيادة الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاقتصادية كافة ومنها القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات.

٢. **دراسة: Svitlana Tkalenko, Tetyana Melnyk, Liudmyla Kudyrko، عام (2020)، الموسومة (تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على تطور التجارة الخارجية لأوكرانية)**، أظهرت نتائج التحليل التي تم إجراؤها ما يأتي: تحقيق مستوى عالٍ لحركية التجارة الخارجية لأوكرانيا على مدى السنوات المذكورة، والتي تجاوزت المؤشرات المماثلة لحركة التجارة العالمية، ووجد أن هناك صلة قوية بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة، الكشف عن تأثير على التجارة الخارجية للنشاط المبتكر للأعمال التجارية الوطنية في الصناعة بوصفه المهيمن على جزء من القطاع الأجنبي للبلاد، والدراسة أكدت الحاجة إلى تعزيز الدعم المؤسسي لأنشطة الابتكار والاستثمار للمؤسسات الوطنية كمحرك لتوسيع وتحسين جودة العلاقات التجارية لأوكرانيا مع العالم الخارجي تقرر أن التفاعل المضاعف للابتكار والاستثمار من شأنه أن ينوع السلع وزيادة مستوى طبيعتها التكنولوجية المبتكرة، وبالتالي فهي تسمح بتضييق الخريطة التجارية من مصدرة للمواد الخام إلى السلع المصدرة ذات التقنية العالية، وكذلك إثبات أولويات تحديث سياسة الدولة فيما يتعلق بالظروف والعوامل التي تعزز القطاعات الموجهة للتصدير في الاقتصاد الوطني.

٣. **دراسة: Shib Sankar Jana1, Tarak Nath Sahu2, and Krishna Dayal Pandey3، (2020)،الموسومة (مدى صلة الاستثمار الأجنبي المباشر بنمو التجارة الخارجية في الهند)**، هدفت إلى تعزيز الأدلة التجريبية حول كيفية ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر بنمو التجارة الخارجية في الهند في إطار نموذج متغير بمرور الزمن مع مواصفات الانحدار الذاتي، يوثق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك قيمة إيجابية وحركة مشتركة طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في الهند ويشير نموذج تصحيح الخطأ المتجه إلى علاقة سببية أحادية الاتجاه طويلة المدى بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك يؤكد اختبار سببية كرانجر وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه قصيرة المدى بين هذه المتغيرات، وأثبتت تحليل التباين على تجانس قوي للتجارة الخارجية، يكشف تحليل وظيفة الاستجابة الدافعة أن الاستجابات الناتجة عن صدمة إيجابية للتجارة الخارجية على الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح، تظهر صغيرة وسلبية في البداية وبعد ذلك تبقى إيجابية باستمرار عند مستوى ثابت.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 174-191
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.10

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية ومتغيرات الاقتصاد الكلي

١. **مفهوم التجارة الخارجية واهميتها**: بدأ الاهتمام بالتجارة الخارجية منذ عهد الماركنتليين والكلاسيك ثم المحدثين، ولكن ازدادت هذه الأهمية بعد أحداث الثورة الصناعية وما تبعها من تغيرات اقتصادية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وذلك لزيادة الحاجة للمواد الأولية والوسيطة لدعم الصناعة من الدول الاخرى، وظهور الفائض في الانتاج الذي يتطلب تصريفه إلى الأسواق العالمية عن طريق التجارة الخارجية، إذن موضوع الاهتمام بالتجارة الدولية يكتمل بالدراسة الشاملة للنشاط الاقتصادي الذي يظهر بين دول العالم المختلفة فهي تبين حجم العلاقات الاقتصادية بينها والتي تعزز حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال،ومن هنا لابد من دراسة الجوانب النظرية والفلسفية للتجارة الخارجية، وكذلك المتغيرات الاقتصادية الكلية ومدى العلاقة فيما بينهم من خلال الادبيات والأفكار التي أهتمت بذلك، وتعد التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، إذ إنها تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد أي دولة وكما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها ولا تستطيع أي دولة أن تعيش بمعزل عن العالم فهي غير قادرة على الانتاج لكافة السلع والخدمات كون عناصر الانتاج والظروف البيئية والجغرافية والاقتصادية لا تسمح لها، ولذلك تظهر أهمية التبادل التجاري والتركيز على ماهية التجارة الخارجية، (Verter, 2015: 6)، تعرف بأنها عبارة عن التبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من العناصر الانتاجية الأخرى بين مجموعة من الدول لتحقيق منافع متبادلة بين أطراف التبادل التجاري وهي تختلف بذلك عن التجارة الداخلية في أنها تتجاوز الحدود الجغرافية إلى دول متعددة سواء المجاورة أو غير المجاورة لها، ويمكن أن تعرف بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تهتم بدراسة الصفقات التجارية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي والتي تتخذ ثلاث صور هي انتقال السلع والخدمات وانتقال الأفراد ورؤوس الاموال (منصور، ٢٠١٢: ٨)، اما الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتجارة الخارجية ودورها في التنمية فقد أصبحت مقياساً من المقاييس الأساسية التي تعكس التطور الاقتصادي إذ توصف الدولة التي تزيد صادراتها على وارداتها بأن لديها فائض في ميزانها التجاري والعكس صحيح أي إذا زادت وارداتها على صادراتها يكون لديها عجز في الموازين التجارية، مما يعني زيادة الصادرات تدل على نمو الدولة وتقدمها وازدهارها، وكلما اعتمدت الدولة بشكل واسع على الاستيرادات عُدَ ذلك مؤشرا لضعف اقتصادها وزيادة الاقتراض وتفاقم المشاكل المالية التي تتبعها والتي تؤدي بدورها إلى التدهور الاقتصادي والاجتماعي في تلك الدولة، وتشغل التجارة الخارجية مكانة متميزة في الحياة الاقتصادية إذ يمكن من خلالها تحديد الملامح الأساسية للدولة والجوانب والأشكال لعلاقاتها مع الدول الاخرى، وتعد مؤشر على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق العالمية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الانتاجية المتاحة وقدرتها على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري، ومصدر لتحقيق المكاسب والأرباح منها بالحصول على سلع بأقل تكلفة مما لو تم انتاجها محليا، ووسيلة لنقل الوسائل التكنلوجية الحديثة والمعلومات الأساسية في بناء اقتصاد متطور يعزز التنمية الاقتصادية

(موسي، ٢٠٢٠: ١٥٥)، وتساعد الدول النامية التي لا تمتلك موارد مالية بالاقتراض من الدول الصناعية المتقدمة وتعدَ هذه القروض صورة من صور انتقال السلع والخدمات إذ تسدد الدولة ما بذمتها من قرض وفوائد بتصدير السلع والخدمات التي انتجتها من الاستثمار المنتج له، ومصدر لزيادة معدلات النمو الاقتصادي عن طريق التخصص وتقسيم العمل الدوليين وانتاج السلع والخدمات ذات الميزة النسبية والذي ينعكس على مستوى التطور للدولة، وتسهم في إقامة التكامل الاقتصادي وذلك من خلال تحول الدول من انتاج المنتجات ذات المستوى المتدني إلى المنتجات ذات المستوى الأفضل (ابراهيم، ٢٠١٧: ٢٥).

٢. **المتغيرات الاقتصادية الكلية مفهومها، وأهميتها**: ظهرت على المستوى العالمي الكثير من المتغيرات وفي الجوانب كافة سواء الاقتصادية أو السياسية وحتى البيئية والتي جعلت منها أداة للتأثير في موازين القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما انعكس على أوضاع الدول سواء الداخلية أو الخارجية، فضلا عن تأثيرها في التجارة الخارجية على الصعيد الدولي، وسوف نتناول اهم المفاهيم والاطر النظرية والفكرية لتلك المتغيرات والتي من الممكن أن تكون لها تأثيرات في التجارة الدولية، وكالآتي:

أ. **اسعار الصرف:** إن عمليات التبادل التجاري في داخل الدولة للسلع والبضائع تتم من خلال عملته الوطنية أما إذا كانت هذه التعاملات تتم بين الدول على الصعيد الخارجي فهنا يتطلب عملة معترف بها دوليا فتقوم كل دولة بتصدير عملتها إلى الخارج بغية الحصول على سلع أو خدمات وهذا ما يعرف بسعر الصرف أي أنه سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى،هناك العديد من المفاهيم الاقتصادية لسعر الصرف جاءت من خلال الاهتمام الكبير لمختلف الباحثين في هذا المجال واختلاف الآراء ووجهات النظر في تفسير سعر الصرف ومنها، يعرف بأنه عدد وحدات العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية والعكس صحيح يقصد به كل وسيط يرغب في شراء منتجات من دولة معينة فأنه يجب أن يقتني عملة هذا الدولة، ويمكن أن نعرفه أيضا بأنه عدد وحدات عملة الدولة التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الخارجية، ومن خلال هذه المفاهيم يمكن تعريف سعر الصرف بأنه عملية تبادل ما بين وحدات من عملة الدولة مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو العكس ولكن عملية التبادل هذه تحتاج إلى تحديد نسب هذه العملات متقابلة، أو ثمن هذه العملة مقوما بالعملة الأخرى وأن هذا الثمن هو ما يسمى بسعر الصرف، وتتحدد أهمية سعر الصرف من خلال الوظائف التي يقوم بها إذ يعد سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي والعالمي فهو حلقة الوصل بين السوق المحلية والسوق الخارجية من خلال الاسواق الثلاثة (السلع، العمل، الاصول المالية)، وأن الوظيفة التوزيعية التي يمارسها على المستوى المحلي والعالمي إذ أن ارتفاع أسعار الصرف العالمي تزيد من قيمة صادرات الدولة ومن ثم زيادة دخله القومي والعكس صحيح، وأن الوظيفة القياسية التي يمارسها إذ يعد من أهم وسائل القياس التي يستخدمها المنتجين لقياس أسعار السلع المحلية مع أسعارها في السوق الدولية (Auboin, 2011: 13).

ب. **الناتج المحلي الاجمالي:** الناتج المحلي الاجمالي في صدارة اهتمام الكثير من أبحاث الاقتصاديين لما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية تصب في مصلحة المجتمع، أن تحقيق نمو اقتصادي في أي

دولة من دول العالم ترافقه مجموعة تغيرات في هيكل الانتاج ولجميع القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في تكوين هذا النمو، وأن هدف التنمية الاقتصادية في الدول النامية يتركز على إجراء تغيرات بنيوية والعمل على ايجاد تناسب مرغوب بين القطاعات الاقتصادية وأن هذه التغيرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي هي من تعكس المسار الزمني لتنمية الاقتصاد والمجتمع في تلك الدول، ويعرف فيليب بيرو الناتج المحلي الاجمالي بأنه ارتفاع مسجل لمتغير اقتصادي توسعي خلال مدة زمنية معينة غالبا ما تكون عام او لفترات متلاحقة (اسعد، وأخرون، ٢٠٢٠: ٦١)، وقد عرفة كوسوف بأنه عبارة عن التغيرات التي تم تسجيلها في حجم النشاط الاقتصادي لأي دولة سواء كان دولة متطورة او نامية، وعرفه بونيه فيري التوسع الاقتصادي التلقائي الذي يقاس بتغييرات كمية، إن للناتج المحلي الاجمالي أهمية كبيرة في جميع دول العالم وببساطة كلما ازداد الناتج المحلي الاجمالي كلما ازدادت مؤشرات الاقتصاد الكلي مما ينعكس على الدخول الكلية التي بدورها تزيد من دخل أفرد وتنعكس على تنمية الاقتصاد (تايه، ٢٠٢٠: ٣٢٦).

ج. **الانفاق العام:** إن سياسات الانفاق العام مرتبطة بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية فتعد أحد الأدوات المهمة التي تدفع عجلة الاقتصاد، إن هذه الأهمية تجعل من الانفاق العام سياسة اقتصادية لها أهدافها وأدواتها، إن الانفاق العام له أدوات من شأنها التأثير على الأهداف التي ترسمها السلطة النقدية والمالية في الدولة والتي من أهم غايتها هي تحقيق رفاهية الأفراد وإن هذه الأهداف الناتجة عن سياسة الانفاق العام وضعها الاقتصادي كالدور في مربع عرف بالمربع السحري ويشمل تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل واستقرار مستوى الاسعار والتوازن الخارجي، بعدَّ هذه السياسة جزء مهم من ميزانية الدولة إلى جنبها الايرادات العامة دون اغفال دور مضاعف الانفاق العام (Patreck, 2010: 154)، فقد عرفت النفقات العامة بأنها مبالغ نقدية يتم دفعها من قبل خزانة الدولة العامة بعد اقراره من قبل السلطات التشريعية ويقوم شخص عام بتنفيذه من أجل الحصول على سلع وخدمات تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويعرف الانفاق العام بأنه مبلغ مالي ينفق من قبل الحكومة خلال مدة زمنية يهدف إلى تحقيق ازدهار المجتمع من خلال تقديم خدمة عامة (William, 2012: 35).

د. **الاستثمار الاجنبي المباشر:** يعدَّ الاستثمار من الأسباب التي تزيد من الدخل القومي ويرفع من ثروة الدولة فهو نوع من أنواع الاضافة إلى الموارد المتاحة وكذلك يعظم المنفعة التي تأتي من تلك الموارد، ويساعد الاستثمار الأجنبي في تقوية المهارة للعمالة المحلية من خلال المعلومات والتدريبات التي يكتسبونها من الشركات متعددة الجنسية واستخدامها في حال الانتقال للعمل في الشركات الوطنية (ال شبيب، ٢٠١٢: ٢٠)، ويعمل الاستثمار الأجنبي على زيادة مراكز البحث والتطوير التي تقيمها الشركات في الدولة المضيف والتي تنتج خبرات ادارية وعلمية يمكن الاستفادة منها وخاصة أساليب البحث الحديثة، وكذلك ادخال وسائل الانتاج الحديثة واستخدام التكنلوجية المتطورة التي تساعد على دعم صادرات الدولة، ويعمل على الحد من ظاهرة البطالة وخاصة في الدول النامية من خلال تشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وخصوصا في الصناعات التي تحتاج إلى كثافة رأس المال البشري، يدعم الايرادات العامة للدولة من خلال تسديد فواتير الضرائب التي تترتب بذمة الشركات الاستثمارية ويستخدمها الدولة المضيف في دعم

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 174-191
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.10

القطاعات التي تعاني من النقص في الموارد المالية، فضلا عن دعم تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة ومساعدة المدخرين قليلي الخبرة في استثمار مدخراتهم وتحسين ميزان المدفوعات من النقد الاجنبي وزرع روح المنافسة للشركات المحلية، ويعرف بأنه تدفقات مالية تأتي من الخارج تستخدم لإنتاج سلع وخدمات نهائية أو وسيطة في الاقتصاد الوطني من قبل شركة أجنبية أو مجموعة افراد تكون لهم ملكية المشروع اما كليا او جزئي، ويعرف ايضا بانه ملكية تامة او جزئية لشركة تقام في إحدى الدول عن طريق مستثمرين يحددهم المستثمر الأصلي في دولة اخرى والمستثمر المباشر له الحق في ممارسة درجة من الرقابة الإدارية على ذلك المشروع(الجبوري، ٢٠١٩: ٢٩٤).

المبحث الثاني: قياس أثر بعض المتغيرات الكلية في التجارة الخارجية

١. **توصيف نموذج القياس الاقتصادي المقترح**: يمكن توصيف المؤشرات المستخدمة في القياس الاقتصادي للعلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها في التجارة الخارجية وتأخذ الصيغة القياسية الآتية:

أ. المتغير المعتمد (Y): ويمثل التجارة الخارجية الاجمالية.

ب.المتغيرات المستقلة (X): وتمثل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي ومنها:

- ❖ (X1) ويمثل الناتج المحلي الاجمالي.
- ❖ (X2) ويمثل اسعار الصرف.
- ❖ (X3) ويمثل الانفاق العام.
- ❖ (X4) ويمثل الاستثمار الاجنبي المباشر.

٢. **الصيغة القياسية للنموذج المستخدم في البحث:** النموذج القياسي تم بناءه على أساس الصيغة الآتية:

$$\log Y_1 = \beta_1 X_1 \log + \beta_2 \log X_2 + \beta_3 \log X_3 + \beta_4 \log X_4 + \varepsilon_{it} \ldots (1)$$

واعتمد البحث في التحليل القياسي على البيانات المثبتة في الملحقين (١) و(٢).

٣. تحليل نتائج الدراسة القياسية في المملكة العربية السعودية:

أ. **رسم السلسة الزمنية:** من خلال الاشكال البيانية الآتية نلاحظ أن متغير التجارة الخارجية في ايران والذي يعبر عنه الرمز (Y) غير مستقر خلال مدة الدراسة إذ يبدو منخفضا في بداية المدة ويرتفع تدريجيا حتى نهاية المدة مع وجود تغيرات واضحة في سنوات معينة والسبب هو تأثر التجارة الخارجية بعوامل عدة تسبب في انخفاض وارتفاع الواردات والصادرات، وكذلك تأثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة بالرموز (X1, X2, X3, X4) والتي تمثل الانفاق العام والاستثمار الأجنبي والناتج المحلي الاجمالي وأسعار الصرف والتي شهدت هي الأخرى مراحل غير مستقرة خلال مدة الدراسة ينظر الشكل رقم (١).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 174-191
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.10

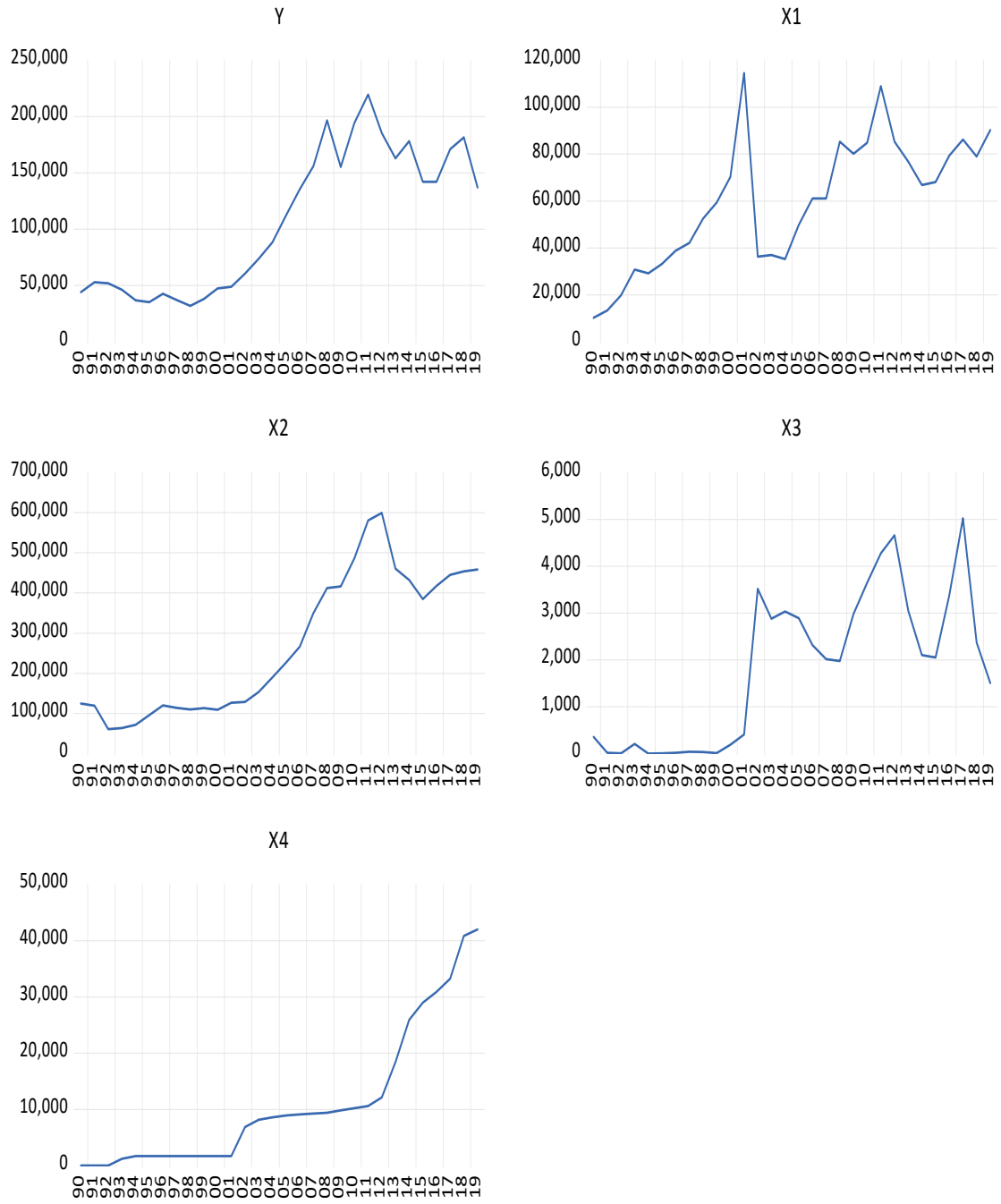

الشكل (١): الاتجاه الزمني للمتغيرات الكلية والتجارة في إيران للمدة (1990-2019)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews-12)

ب.**اختبار جذر الوحدة:** للتأكد من أن السلسلة الزمنية خالية من جذر الوحدة وبيان مدى استقراراها في بيانات جمهورية ايران استخدمنا اختبار فيلبس بيرون (PP) وأن نتائج البحث كانت كالآتي: إذ نلاحظ أن نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة (X1, X2, X3, X4) كانت غير مستقرة في المستوى، وإنما مستقرة عند الفرق الأول بوجود الثابت (With Constant)، او الثابت والاتجاه العام (With Constant & Trend) على حد سواء واستنادا الى قيم (prob) والتي كانت اقل من (5%) والتي بينت سكون متغيرات الدراسة في دولة الكويت وكما في الجدول (١) الآتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 174-191
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.10

الجدول (١): نتائج اختبار جذر الوحدة -فليبس بيرون لمتغيرات الدراسة في إيران

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
Null Hypothes is: the variable has a unit root At Level						
		Y	**X1**	**X2**	**X3**	**X4**
With Constant	t-Statistic	-1.1234	-2.2581	-0.6341	-1.6683	2.8841
	Prob.	0.6927	0.1916	0.8478	0.4362	1.0000
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5197	-3.4487	-1.9120	-2.0427	0.0416
	Prob.	0.7991	0.0644	0.6226	0.5545	0.9949
		n0	*	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.1263	0.2203	0.6297	-0.9100	4.7821
	Prob.	0.7148	0.7431	0.8466	0.3137	1.0000
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
		d(Y)	**d(X1)**	**d(X2)**	**d(X3)**	**d(X4)**
With Constant	t-Statistic	-5.1720	-8.9059	-3.3651	-6.0222	-3.1441
	Prob.	0.0002	0.0000	0.0212	0.0000	0.0346
		***	***	**	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0629	-10.2186	-3.2888	-7.5226	-3.7595
	Prob.	0.0018	0.0000	0.0888	0.0000	0.0345
		***	***	*	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.1794	-7.1862	-3.3185	-5.3929	-2.4806
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0018	0.0000	0.0151
		***	***	***	***	**
Notes: a: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***)Significant at the 1% and (no) Not Significant						

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews-12).

ج.تطبيق نموذج (ARDL) ونتائجه في جمهورية إيران: بعد اختبار سكون السلاسل الزمنية والتي تخص المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الاجنبي المباشر، الانفاق العام) باعتبارها متغيرات مستقلة والتجارة الخارجية كمتغير معتمد في إيران، اتضح استقرارها عند الفرق الأول وبذلك نستطيع تطبيق نموذج (ARDL) وكما مبين في الجدول (٢) الذي يوضح نتائج الاختبار.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 174-191
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.10

الجدول (٢): نتائج نموذج (ARDL) في إيران

Dependent Variable: LOG (Y)				
Method: (ARDL)				
Dynamic regress ors (1lag,automatic): LOG(X1)LOG(X2)LOG(X3)LOG(X4)				
Number of models evalulated: 16				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t- Statistic**	**Prob.***
LOG(Y(-1))	0.587275	0.113834	5.159046	0.0000
LOG(X1)	-0.091985	0.082788	-1.111094	0.2780
LOG(X2)	0.319796	0.126059	2.536876	0.0184
LOG(X3)	0.052930	0.017335	3.053368	0.0056
LOG(X4)	-0.038069	0.030483	-1.248844	0.2243
C	1.803222	0.867714	2.078131	0.0490
R-squared	0.965433	Mean dependent var		11.40325
Adjusted R-squared	0.957918	S.D. dependent var		0.667788
S.E. of regression	0.136990	Akaike info criterion		-0.955832
Sum squared resid	0.431622	Schwarz criterion		-0.672943
Log likelihood	19.85956	Hannan- Quinn criter.		-0.867234
F-statistic	128.4731	Durbin-Waston stat		2.065418
Prob(F-statistic)	0.000000			
Note:p- values and any subsequent tests do not account for model selection.*				

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews-12).

من الجدول (٢) يتبين أن درجات الابطاء الزمني للمتغيرات داخل النموذج يحددها نموذج (ARDL)، وأن نتائج الاختبار التي تخص القوة التفسيرية للنموذج ويعبر عنها بمعامل التحديد (R^2) فقد أوضحت أن المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، الانفاق العام، الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الاجنبي) فسرت حوالي (96%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد والمتمثل (بالتجارة الخارجية) وأن هناك عوامل خارج النموذج تقدر(4%) يمكن أن تؤثر في المتغير المعتمد، أما نتائج اختبار(F) والتي تعنى بالمعنوية الكلية للنموذج والتي بلغت نسبة احتماليتها (prob=0.0000) وهذا من الناحية الاحصائية يوضح جودة النموذج المستخدم عند مستوى معنوية (5%).

د. **نتائج اختبارات التكامل المشترك للمتغير المعتمد في إيران:** من أجل البحث عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل والتي يبينها (التكامل المشترك) بين المتغيرات المستقلة الناتج الاجمالي وأسعار

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 174-191
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.10

الصرف والانفاق والاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية كمتغير معتمد لابد من اجراء اختبار (Bound Test) والمعروف باختبار الحدود وكما في الجدول رقم (٣) الآتي:

الجدول (٣): نتائج اختبارات التكامل المشترك في إيران

F - Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	**Value**	**Sign if.**	**I (0)**	**I (1)**
As y m ptotic: n = 1000				
F-statistic	4.371498	10%	2.45	3.52
K	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06
Actual Sample Size	29	Finite Sample: n =35		
		10%	2.696	3.898
		5%	3.276	4.63
		1%	4.59	6.368
		Finite Sample: n = 30		
		10%	2.752	3.994
		5%	3.354	4.774
		1%	4.768	6.67

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews-12).

من خلال الجدول (٣) اوضحت نتائج الأختبار والخاصة بالتكامل المشترك ان قيمة (F-statistic) المحتسبة والتي بلغت (4.37) هي أكبر من القيم الجدولية الصغرى والعظمى والتي بلغت (2.86) و(4.01) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدفعنا إلى أن نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة أي بمعنى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الأربعة المستقلة والتجارة الخارجية ويستدل من ذلك وجود علاقة توازنية طويلة المدى.

ه. **نتائج اختبار المعلمات المقدرة للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل في إيران:** من خلال هذه الاختبارات يتم تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد وتحديد العلاقة ونوعها وكما مبين أدناه:

❖ **العلاقة القصيرة الاجل**: تم استخدام اختبار (UECM) والذي يطلق عليه معامل تصحيح الخطأ ويستخدم للتنبأ بعودة النموذج إلى حالة التوازن وكذلك يقيس سرعة عودة النموذج في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد داخل النموذج وتم التوصل الى النتائج الآتية:

١. النتائج بينت أن الاشارة سالبة بين النفقات العامة والتجارة الخارجية، ولكنها غير معنوية عند مستوى معنوية (5%).

٢. العلاقة طردية بين اجمالي الناتج المحلي والتجارة الخارجية بوجود الاشارة الموجبة وهي معنويه عند مستوى معنويه (5%)، وإن أي زيادة لإجمالي الناتج المحلي بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة في التجارة الخارجية بمقدار (0.319%).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 174-191
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.10

٣. وجود علاقة طردية بين الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية بودود الاشارة الموجبة وأن أي زيادة في الاستثمار الاجنبي بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في التجارة الخارجية بمقدار (0.0529%).
٤. العلاقة عكسية بين أسعار الصرف والتجارة الخارجية بوجود الاشارة السالبة لكنه غير معنوي عند مستوى معنوية (5%).
٥. إن نتائج الاختبار بينت قيمة معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM = -0.412) سالبة ولكنها معنوية عند مستوى (5%) وهي نتيجة تحقق الشرط الكافي والضروري لوجود العلاقة قصيرة الأجل وأن النموذج في اتجاه تحقيق العلاقة طويلة الأجل بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة، وإن أي تغير في إحدى المتغيرات المستقلة والذي يحدث اختلال في التوازن قصير الأجل في العام الماضي-(t) يمكن تصحيحه خلال (41%) من العام الحالي (t-1).

❖ **العلاقة طويلة الاجل**: هذا الاختبار يكشف نوع العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد ودرجة تأثير بعضهم على بعض في المدى الطويل ومن خل الجدول رقم (٤) تتضح النتائج الآتية:

١. النتائج بينت أن العلاقة عكسية (الاشارة سالبة) بين النفقات العامة والتجارة الخارجية لكنها غير معنوية عند مستوى معنوية (5%).
٢. العلاقة طردية بين اجمالي الناتج المحلي والتجارة الخارجية بوجود الاشارة الموجبة وهي معنويه عند مستوى معنوية (5%)، وأن إي زيادة في الناتج المحلي بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة في التجارة الخارجية بمقدار (0.774%).
٣. وجود علاقة طردية بين الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية بوجود الاشارة الموجبة وأن أي زيادة في الاستثمار الأجنبي بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة في التجارة الخارجية بمقدار (0.128%).
٤. وجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والتجارة الخارجية بوجود الاشارة السالبة لكنه غير معنوي عند مستوى معنويه (5%)، وكما موضح في الجدول رقم (٤).

الجدول (٤): نتائج العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل في إيران

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: DLOG(Y)				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t- Statistic**	**Prob.**
C	1.803222	0.867714	2.078131	0.0490
LOG(Y(-1))*	-0.412725	0.113834	-3.625677	0.0014
LOG(X1)**	-0.091985	0.082788	-1.111094	0.2780
LOG(X2)**	0.319796	0.126059	2.536876	0.0184
LOG(X3)**	0.052930	0.017335	3.053368	0.0056
LOG(X4)**	-0.038069	0.030483	-1.248844	0.2243
* p-value incompatible with t-Bounds distribution. ** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).				
Levels Equation Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 174-191
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.10

Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob.
LOG(X1)	-0.222873	0.195671	-1.139019	0.2664
LOG(X2)	0.774841	0.178705	4.335864	0.0002
LOG(X3)	0.128246	0.053283	2.406888	0.0245
LOG(X4)	-0.092238	0.078609	-1.173366	0.2527
EC = LOG(Y) - (-0.2229*LOG(X1) + 0.7748*LOG(X2) + 0.1282*LOG(X3) - 0.0922 * LOG(X4)				

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews-12).

و. **الاختبارات التشخيصية للمتغير المعتمد Y في إيران:** من أجل التأكد من صحة النتائج التي تم الحصول عليها عن طريق الاختبارات السابقة سنجري بعض الاختبارات التشخيصية التي تثبت دقة تلك النتائج وكما يأتي:

١. مشكلة الارتباط الذاتي: يتم اختبار النماذج المقدرة من أجل التأكد لاحتوائها لمشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات ويطلق عليه أيضا بالارتباط التسلسلي بين القيم عن طريق اختبار (LM Test).

٢. مشكلة اختلاف التباين: يتم استخدام اختبار (ARCH) للنماذج المقدرة للتأكد من خلوها من مشكلة عدم التجانس للبواقي وكما يبينها الجدول رقم (٥) الآتي:

الجدول (٥): نتائج الاختبارات التشخيصية في إيران

Breus ch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No correlation at up to 1 lag			
F-statistic	0.181426	Prob. F (1,22)	0.6743
Obs * R-squared	0.237196	Prob. Chi-Square(1)	0.6262
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.210557	Prob. F (1,26)	0.2813
Obs * R-squared	1.245678	Prob. Chi-Square (1)	0.2644

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews-12).

بعد اختبار النموذج لمشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) كما في الجدول رقم (٥) يتبين أن قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob=0,6743) وبما أنها غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) هذا يعني أن نقبل بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود لمشكلة الارتباط ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود المشكلة، بمعنى لا وجود لمشكلة الارتباط بين المتبقيات العشوائية في النموذج، وأن هذا الاختبار يؤكد صحة النتائج للنموذج المستخدم (ARDL).

بعد اختبار (ARCH) في الجدول رقم (٥) بينت النتائج الخاصة بتحديد مشكلة اختلاف التباين أن قيمة(F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغ (Prob=0,2813) وهي أكبر من 5% بمعنى لا توجد مشكلة عدم التجانس بين المتغيرات وأننا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود المشكلة ونرفض الفرضية البديلة، وهذا الاختبار يؤكد دقة النتائج للنموذج المستخدم ARDL.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً. الاستنتاجات:

❖ **نتائج العلاقة طويلة الأجل:**

١. النتائج بينت أن العلاقة عكسية (الاشارة سالبة) بين النفقات العامة والتجارة الخارجية لكنها غير معنوية عند مستوى معنوية (5%).

٢. العلاقة طردية بين اجمالي الناتج المحلي والتجارة الخارجية بوجود الاشارة الموجبة وهي معنويه عند مستوى معنوية (5%)، وأن أي زيادة في الناتج المحلي بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة في التجارة الخارجية بمقدار (0.774%).

٣. وجود علاقة طردية بين الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية بوجود الاشارة الموجبة وأن أي زيادة في الاستثمار الأجنبي بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة في التجارة الخارجية بمقدار (0.128%).

٤. وجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والتجارة الخارجية بوجود الاشارة السالبة لكنه غير معنوي عند مستوى معنويه (5%).

❖ **نتائج العلاقة القصيرة الاجل:**

١. النتائج بينت أن الاشارة سالبة بين النفقات العامة والتجارة الخارجية، ولكنها غير معنوية عند مستوى معنوية (5%).

٢. العلاقة طردية بين اجمالي الناتج المحلي والتجارة الخارجية بوجود الاشارة الموجبة وهي معنويه عند مستوى معنويه (5%)، وأن أي زيادة لإجمالي الناتج المحلي بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة في التجارة الخارجية بمقدار (0.319%).

٣. وجود علاقة طردية بين الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية بورود الاشارة الموجبة وأن أي زيادة في الاستثمار الأجنبي بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في التجارة الخارجية بمقدار (0.0529%).

٤. العلاقة عكسية بين أسعار الصرف والتجارة الخارجية بوجود الاشارة السالبة لكنه غير معنوي عند مستوى معنوية (5%).

٥. ان نتائج الاختبار بينت قيمة معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM = -0.412) سالبة ولكنها معنوية عند مستوى (5%) وهي نتيجة تحقق الشرط الكافي والضروري لوجود العلاقة قصيرة الأجل وأن النموذج في اتجاه تحقيق العلاقة طويلة الأجل بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة، وأن أي تغير في إحدى المتغيرات المستقلة، والذي يحدث اختلال في التوازن قصير الأجل في العام الماضي- (t) يمكن تصحيحه خلال (41%) من العام الحالي (t-1).

ثانياً. التوصيات:

١. دعم قطاعات الإنتاج المحلي في إيران واعتماد سياسة سعر صرف تساعد في زيادة التجارة الخارجية وإصلاح النظام المصرفي وتوجيه الإنفاق العام نحو الإنفاق الاستثماري وزيادة الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاقتصادية التي تساعد على توسيع قطاع التجارة.

٢. الاهتمام بالتجارة الخارجية وتنويع المصادر الإنتاجية والتصديرية لإيران، وتشجيع سياسة الحماية للإنتاج الوطني من خلال فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة.

٣. الاهتمام والتركيز على بحث العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتجارة الخارجية في الاقتصاد الايراني، كون أن هناك بعض النتائج لا توافق النظرية الاقتصادية وهذا يأتي من التشوه الذي يصيب اقتصاديات الدول النامية ومن ضمنها إيران.

المصادر:

اولاً. المصادر العربية:

١. ال شبيب، د. دريد كامل، ٢٠١٢، الاستثمار والتحليل الاستثماري، الطبعة الاولى، جامعة الزيتونة، دار اليازوري للطباعة والنشر، الاردن.
٢. ابراهيم، فاطمة ميرغني، ٢٠١٧، محددات التجارة الخارجية في السودان للفترة ١٩٩٠-٢٠١٥، رسالة ماجستير، جامعة ام درمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان.
٣. أسعد، زيرفان عبدالمحسن، وهزين مردان مصطفى، اواز محمد سليم، ٢٠٢٠، اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو المحلي الإجمالي في العراق للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٧ دراسة تطبيقية، ورقة بحثية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٣٩، العدد ١٢٨، جامعة الموصل.
٤. تايه، م.د عبد القادر، ٢٠٢٠، تحليل أثر المتغيرات في الناتج المحلي الاجمالي على الانفاق العام في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد ١٦، العدد ٥٢.
٥. الجبوري، سفيان صالح، ٢٠١٩، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر ببعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٥، بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١١، العدد ٢٧.
٦. مركز الدراسات الاقليمية قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، العدد ٢٢، جامعة الموصل.
٧. العطين، عمر فلاح، ٢٠١٨، أثر الربيع العربي على الاستثمار الدولي والتجارة الدولية، بحث منشور، مجلة دراسات، المجلد ٤٥، العدد ٣، الجامعة الاردنية، الاردن.
٨. موسي، الصديق يوسف محمد، ٢٠٢٠، دراسة تحليلية لسياسات النقد الاجنبي وأثرها في التجارة الخارجية-السودان للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨، بحث منشور، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة السودان، كلية الاقتصاد، المجلد ١٠، العدد ٢.
٩. الجبوري، وليد دحام علي، (٢٠٢٠) تحليل وقياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على التجارة الخارجية في الاردن، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، الاردن.
١٠. البنك الدولي، ٢٠٢١، https://data.albankaldawli.org

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Verter, Nalianga, 2015, The Application of larernational Trade Theories to Agriculnre. Page Header Logo Meditenanean Jounsal of Social Scinces.
2. Auboin, Marc, 2011, the Relationship between Exchange Rates and International TRADE, review of economic literature, WTO Staff Working Paper, ERSD-2011-17, World Trade Organization, and Geneva.
3. Patrck J, Welch, 2010, Economics Theory practice, John wiley son, Inc, USA.
4. WilliamA. Mceachern, 2012, Economics A contemporary Introduction, Southwestern, cengage Learning, USA.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 174-191
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.10

الملاحق

الملحق (١): مؤشرات تطور التجارة الخارجية في إيران للمدة (1990-2019) (مليون دولار)

المؤشرات / الاعوام	صادرات السلع	صادرات الخدمات	اجمالي الصادرات	استيرادات السلع	استيرادات الخدمات	اجمالي الاستيرادات	اجمالي التجارة الخارجية
1990	19305	436	19741	20322	3962	24284	44025
1991	18661	668	19329	27927	5715	33642	52971
1992	19868	559	20427	25860	5783	31643	52070
1993	18080	1084	19164	21427	5600	27027	46191
1994	19434	438	19872	13774	3226	17000	36872
1995	18360	593	18953	13882	2339	16221	35174
1996	22391	860	23251	16274	3083	19357	42608
1997	18381	1192	19573	14196	3371	17567	37140
1998	13118	1793	14911	14323	2760	17083	31994
1999	21030	1216	22246	13324	2457	15781	38027
2000	28739	1797	30536	13898	3127	17025	47561
2001	25689	2833	28522	16709	3586	20295	48817
2002	28237	4372	32609	20617	7446	28063	60672
2003	33750	5468	39218	24798	9738	34536	73754
2004	41697	4441	46138	31976	10142	42118	88256
2005	56252	4999	61251	40041	10840	50881	112132
2006	77012	5669	82681	40772	11881	52653	135334
2007	88733	6929	95662	44942	15357	60299	155961
2008	113668	7775	121443	57401	17749	75150	196593
2009	78830	8074	86904	50768	17656	68424	155328
2010	101316	8853	110169	65404	18893	84297	194466
2011	132000	8621	140621	61760	17053	78813	219434
2012	108341	6687	115028	57292	12979	70271	185299
2013	90765	9374	100139	46571	16194	62765	162904
2014	95160	10574	105734	55106	17450	72556	178290
2015	70275	11086	81361	44937	15872	60809	142170
2016	72903	10061	82964	43080	16001	59081	142045
2017	92764	10376	103140	49499	18293	67792	170932
2018	103422	١٠٣٨٠	113802	49353	١٨٣٣٠	67683	181485
2019	65718	١٠٣٧٨	76096	41828	١٩١٢٠	60948	137044
معدل النمو المركب	%4.17	%11.4	%4.60	%2.44	%5.39	%3.11	%3.86

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة التجارة العالمية الموجودة على الموقع الاتي:

https://www.wto.org-/

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 174-191
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.10

الملحق (٢): اتجاهات تطور المتغيرات الكلية في إيران للمدة(1990-2019) (مليون دولار)

المتغيرات / الأعوام	الانفاق العام	الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار الاجنبي المباشر	سعر الصرف ريال/دولار امريكي
1990	10277	124813	361.5	68.11
1991	13329	119245	22.59	67.52
1992	19826	60987	8.5	65.56
1993	30755	63743	207.5	1268.1
1994	29156	71841	١.294	1749.1
1995	33174	96419	8.73	1748.3
1996	38830	120403	20.9	1751.1
1997	42205	113919	43.2	1753.3
1998	52502	110276	37.6	1752.2
1999	59314	113848	15.6	1753.3
2000	70260	109591	193.5	1764.8
2001	114596	126878	408.2	1753.9
2002	36339	128626	3519.5	6907.1
2003	36978	153544	2877.5	8193.8
2004	35291	190043	3037.3	8613.9
2005	49866	226452	2889.2	8963.9
2006	61062	266298	2317.52	9170.9
2007	61091	349881	2017.72	9281.1
2008	85273	412336	1979.92	9428.5
2009	80188	416397	2983.42	9864.3
2010	84843	486807	3648.92	10254.1
2011	108889	580764	4276.72	10616.3
2012	85334	598868	4661.72	12175.5
2013	76841	460293	3049.92	18414.4
2014	66803	432687	2105.42	25941.6
2015	68076	384951	2050	29011.4
2016	79379	417983	3372	30914.8
2017	86196	445345	5019	33226.2
2018	78993	453996	2373	40864.3
2019	90237	٤٥٨٢٠٦	1508	42000.3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المأخوذة من المصادر الآتية:

١. البنك الدولي، ٢٠٢١، https://data.albankaldawli.org

2. UNCTAD, 2021, Statistics, Data Center, United Nations, New York, Geneva. https://colohouse.com/new-york-data-center